International Journal of Translation and Interpretation Studies
ISSN: 2754-2602
DOI: 10.32996/ijtis
Journal Homepage: www.al-kindipublisher.com/index.php/ijtis

IJTIS
AL-KINDI CENTER FOR RESEARCH AND DEVELOPMENT

نحو مقاربة ترجمية للحوكمة والحريات العامة

د. ياسمين عبد الكريم قلّو[1]-أستاذ التعاليم العالي- معهد الترجمة-جامعة الجزائر 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تاريخ استلام البحث: 2026/04/20 **تاريخ نشر البحث: 2026/05/07** **المجلد: 6** **العدد: 3**

الملخص:
يتطرق هذا المقال إلى الترجمة بوصفها مدخلا أساسيا لفهم وظيفيتين أساسيتين من وظائف الدولة المعاصرة عبر تكريس والمساهمة في بناء الحوكمة وحماية الحريات العامة. وتنطلق الدراسة من مقاربة بينية متعددة التخصصات تجمع بين القانون الدولي والترجمة من خلال عرض المفاهيم الأساسية التي تكرس مفهوم الحوكمة والحريات العامة انطلاقا من مقاربة ترجمية والتي تستمد أدواتها من المقاربات الاجتماعية المعاصرة لعلم الترجمة, ويعتمد المقال لتوضيح إطاره المفاهيمي على عرض الحوكمة الميدانية للهجرة في الجزائر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وإجراءات الفحص المهاجري الاوروبي وفق اللائحة 1356/2024 EU. ينوه المقال إلى أنه لا يدعي طرح نظرية جديدة للترجمة ، بل يسعى إلى فتح نقاش حول إمكانية تأسيس حقل بحثي يجمع بين الترجمة والقانون الدولي في المنظومة الأكاديمية الحالية.

الكلمات المفتاحية: الترجمة، الحوكمة، الحريات العامة ، الوساطة اللغوية.

Towards a Translation-Based Approach to Governance and Public Freedoms

Dr. Yasmine KELLOU, Professor, Institute of Translation, University of Algiers 2, Algeria

Corresponding Author: Yasmine KELLOU, **E-mail**: yasminekellou1@yahoo.fr

RECEIEVED: 20 April 2026 **PUBLISHED:** 07 May 2026 **DOI:** 10.32996/ijtis.2026.6.3.3

Abstract
This article addresses translation as a fundamental entry point for understanding two essential functions of the modern state: the consolidation and contribution to the construction of governance, and the protection of public freedoms. The study adopts an interdisciplinary approach that combines international law and translation, presenting the core concepts that establish the notions of governance and public freedoms through a translational perspective, drawing its tools from contemporary social approaches to translation studies. To clarify its conceptual framework, the article examines field governance of migration in Algeria in cooperation with the International Organization for Migration, as well as European migrant screening procedures under Regulation 1356/2024 EU. The article notes that it does not claim to propose a new theory of translation; rather; it seeks to open a discussion on the possibility of establishing a research field that bridges translation and international law within the current academic system.

Keywords: Translation, Governance, Public Freedoms, Language Mediation

1-الأستاذة الدكتورة ياسمين عبد الكريم قلّو ، أستاذ التعليم العالي في علم الترجمة و حاصلة على ماستر 2 في القانون الدولي.

المقدمة:

تمارس الدولة سلطتها على أشخاص يتقنون لغاتها الرسمية ولهجاتها المتداولة كما تمارسها على من لا يتقنون لغاتها ويحملون لغات أخرى، فقد تتعامل مؤسسات الدولة مع أشخاص لا يتقنون لغتها ما يستدعي تدخل عملية إدارية أو قضائية تتطلب وساطة لغوية. ويمارس هذه الوساطة اللغوية مترجم فوري في قاعات المحاكم أو مترجم تحريري للوثائق الرسمية. وفي سياق حركية إقليمية متزايدة عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، تصبح الترجمة شرطا فعليا لتفعيل دور الدولة في ممارسة الحكامة وتكريس الحريات العامة. غير أن الأدبيات الترجمية العربية، رغم غناها في مجالات الترجمة الأدبية والدينية والاصطلاحية، نادرا ما تتناول البعد الحكامي للترجمة وأهميتها في ترسيخ دولة القانون عبر ابراز امتثالها لالتزاماتها الدولية في احترام الحريات العامة.

ويذكر المقال في عنوانه كلمة (نحو) أي أنه يشير إلى مقاربة مستحدثة في الدراسات الترجمية العربية ولا يدعي بلوغها. يهدف المقال إلى تحديد المفاهيم الثلاثة التي يقوم عليها وهي علم الترجمة والحوكمة والحريات العامة، ثم بيان ما تكشفه المقاربة الترجمية حين توجه نحو الحوكمة، وبيان ما تكشفه حين توجه نحو الحريات العامة. وينقسم المقال إلى قسم يتمثل في الإطار المفاهيمي للمقاربة قيد الدراسة، وقسم يلقي الضوء على ارتباط موضوع الترجمة بالحكامة مع التركيز على الحوكمة الإدارية والقضائية في حالة الهجرة في الجزائر، وقسم آخر حول موضوع الترجمة والحريات العامة مع التركيز على المحاكمة العادلة وإجراءات الفحص المهاجري الاوروبي.

1- علم الترجمة وتحولاته المعاصرة

شهد علم الترجمة منذ تأسيسه على يد هولمز عام [1] 1972 سلسلة من التحولات الكبرى، ونذكر أهمها ابتداء من التحول اللساني الذي ركز على البنى اللغوية، ثم التحول الثقافي الذي أدخل مفاهيم القوة والأيديولوجيا، ثم التحول الاجتماعي الذي ربط الترجمة بشبكات الفاعلين والمؤسسات. وتنخرط المقاربة المقترحة هنا في امتداد هذا التحول الاجتماعي، وتقترب بشكل خاص من حقل الترجمة القانونية دون أن تندرج ضمنه بل تحاذيه لما تستدعي من مفاهيم مستنبطة من القانون الدولي.

يرجع الاطار المفاهيمي الأساسي للمقاربة المقدمة إلى أعمال مونجون-ديكودان [2] Monjean-Decaudin 2022 في الفضاء الفرانكوفوني وأعمال إنغليزي[3] Inghilleri 2017 في الفضاء الأنغلوفوني.

يستعمل مفهوم الحوكمة في هذا المقال بوصفها مجموعة العمليات المؤسسية التي تمارس بها الدولة سلطتها وتقدم بها خدماتها للأشخاص الذين تشملهم ولايتها، وتشمل الحوكمة الإدارية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية وحتى حوكمة الهجرة التي سنتطرق إلى مثال عنها.

أما الحريات العامة فتفهم في هذا المقال ضمن معناها الذي يحمله القانون الدولي، أي مجموع الحريات التي تعترف بها الدولة وتحميها في الفضاء العام، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية التنقل وحرية الدين والحق في المحاكمة العادلة والحق في عدم التمييز والحق في الحياة الخاصة، إضافة إلى العديد من الحريات العامة ضمن الاطار العام للقانون الدولي وحقوق الانسان. ويضمن الدستور الجزائري لسنة [4] 2020 جملة من الحريات العامة في بابه المتعلق بالحقوق الأساسية والحريات العامة، وتنضم إلى هذه الضمانات الدستورية المواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[5] ، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب [6] والميثاق العربي لحقوق الانسان [7] .

تنبني المقاربة التي نعرضها في هذا المقال على أن مراس الدولة للحوكمة وتعزيزها للحريات العامة يكون فعالا جزئيا على نوعية الوساطة الترجمية، وعليه فإن علم الترجمة يقدم نظرة على الحوكمة والحريات العامة التي لا تقدمها المقاربات القانونية والسياسية ويتمثل في بعد تنفرد به الدراسات الترجمية وفروعها وهو الوساطة اللغوية وهو بعد يستحق التوقف للنظر فيه ودراسته بتمعن.

2- المقاربة الترجمية في خدمة الحوكمة

نستعرض في هذا الجزء ما تكشفه المقاربة الترجمية حين تسلط على الحوكمة، ونتناول ثلاثة مستويات: الحوكمة الإدارية، الحوكمة القضائية والحوكمة في حالة الهجرة، مع التركيز على الحالة الأخيرة بوصفها أبرز مجال يتجلى فيه دور الترجمة في بناء حوكمة رصينة في ظل المعطيات العالمية الحالية.

2-1 الحوكمة الادرية وترجمة الأفعال الإدارية

يتعامل المرفق العام الجزائري مع الأشخاص متعددي اللغات في محافل عديدة نذكر على سبيل المثال: مصلحة الأجانب، السجلات المدنية، إجراءات التجنيس، المصالح القنصلية، والمصالح الموجهة للمؤسسات الأجنبية. وتشكل مهنة الترجمان الرسمي ، التي ينظمها الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 [8] ومرسومه التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995، [9] عنصرا بنيويا في هذه البنية. لولا هذه المهنة المنظمة لتعطل جزء معتبر من العمل الإداري الجزائري حين يتعلق الأمر بأشخاص لا يتقنون اللغة العربية. ومن هنا يمكن القول إن الترجمان الرسمي ليس خادما للإدارة بل عنصر بنيوي من بنيتها.

2-2 الحوكمة القضائية والترجمة في المحاكم

تستعين الجهات القضائية الجزائرية بالترجمان الرسمي في القضايا التي تشمل أجانب وفي ترجمة الوثائق المعروضة. وقد جاء قانون الإجراءات الجزائية الجديد، القانون 25-14 المؤرخ في 3 أوت 2025 [10] (الجريدة الرسمية عدد 54 لسنة 2025) الذي حل محل الأمر 66-155 لسنة 1966 [11] ، ليؤكد ضمانات الترجمة في المحاكمات الجزائية ويكرس انخراط هذا الاجراء في المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. يعالج أحكام هذا القانون اللجوء إلى الترجمان في المراحل المختلفة من الإجراءات: التوقيف للنظر، الاستجواب من النيابة العامة، الاستنطاق الأول أمام قاضي التحقيق، جلسة المحاكمة، طرق الطعن. وفي كل مرحلة، توقع الترجمة دورا مزدوجا: نقل أقوال المتقاضي إلى لغة الاجراء حيث تدون وتكتسب قوة إثباتية، ونقل أقوال المؤسسة إلى لغة المتقاضي حيث تظل شفهية في الغالب. هذا الدور المزدوج يجعل من الترجمة، في الفضاء القضائي، عنصرا مكونا للمحاكمة وليس خدمة فقط.

3-2 الحوكمة في حالة الهجرة:

تحتل الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي وامتداد حدودها، موقعا محوريا في تدفقات الهجرة بين افريقيا وأوروبا. وقد طورت الدولة الجزائرية، خاصة منذ اتفاق التعاون الموقع مع المنظمة الدولية للهجرة سنة 2022 [12] وفتح مكتب المنظمة في الجزائر سنة 2017 [13] ، إطارا لحوكمة الهجرة يتميز بتنامي التعاون مع الفاعلين الدوليين. وقد عززت هذه الحوكمة في الفترة الأخيرة بزيارة المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة أيمي بوب إلى الجزائر خلال شهر جانفي 2026 [14] ، وبتوقيع اتفاق جديد لتعزيز برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج (AVRR).

توضح المعطيات المتاحة أن هذا البرنامج قد أفاد، في سنة 2025 وحدها، أكثر من 9500 مهاجر من جنسيات إفريقية متعددة، أبرزها مالي وبوركينا فاسو وغينيا وبنين ونيجيريا وكوت ديفوار وغامبيا والستغال والكاميرون والصومال والنيجر [15] . ويشتغل البرنامج عبر منظومة من الإجراءات تشمل: الاستقبال في جهاز الاستقبال للعودة الطوعية (DARV) القادر على إيواء 276 شخصا، والتسجيل، والتحضير للعودة، والمرافقة النفسية والاجتماعية، والتكوين على مهارات الادماج. وقد وصفت رئيسة بعثة المنظمة في الجزائر السيدة لاليني فيراسامي هذه الشراكة بأنها "شراكة نموذجية"، ووصفت المقاربة الجزائرية بأنها "غير مسيسة". [16] كما يوضح تقرير الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025 بوادر تنظيم الهجرة حسب المواثيق الدولية في المنطقة العربية [17].

تساهم المقاربة الترجمية حين تسلط على الحوكمة في حال الهجرة في الكشف على عمليات الاستقبال والاعلام والتحضير والمرافقة التي تستلزم كلها وساطة لغوية بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الدولية من جهة، والمهاجرين الذين يحملون لغات أولى متعددة مثل اللغات الافريقية (كالبامبارا والهوسا والولوف...) من جهة ثانية. لا تثمن نوعية هذه الوساطة، ولا تدرج في مؤشرات الأداء العملي للبرنامج. غير أن الوصول الفعلي للمهاجرين إلى المعلومة الكاملة عن خياراتهم، وفهمهم الكامل لشروط العودة الطوعية وحقوقهم خلالها، وتعبيرهم عن وضعيتهم بدقة (لا سيما حين يتعلق الأمر بضحايا الاتجار بالبشر أو بالاشخاص في وضعية هشة)، كلها رهانات تتوقف على توفر الترجمة عن عدم توفرها، وعلى نوعية الترجمة المعتمدة.

تطرح المقاربة الترجمية، من ثم، سؤالا مشروعا على هذه الحوكمة: ما هي الاشتراطات المهنية واللغوية والمؤسسية للوساطة الترجمية التي تستجيب لمتطلبات هذا البرنامج الإنساني؟

3- المقاربة الترجمية في خدمة الحريات العامة:

حين تسلط المقاربة الترجمية على الحريات العامة، يتبين لنا أن هناك علاقة بنيوية بين الترجمة والحريات العامة، كما سنرى من خلال دراسة مجموعة من الحريات.

2-3 الحق في محاكمة عادلة وضرورة الترجمة:

يعد الحق في محاكمة عادلة من أوضح المواضع التي تتجلى فيها العلاقة البنيوية بين الترجمة والحريات العامة. تكفل المادة 14 الفقرة 3 (و) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – الذي صادقت عليه الجزائر سنة 1989- لكل شخص متهم بجريمة الحق في الاستعانة بمترجم بالمجان متى لم يكن قادرا على فهم اللغة المستعملة في المحكمة أو التحدث بها. ويؤكد هذا الحق الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب الذي صادقت عليه الجزائر سنة 1987، والميثاق العربي لحقوق الانسان، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز التنفيذ في الجزائر سنة 2005 [18] .

و قد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الانسان في تعليقها العام رقم 32 على المادة 14 [19] أن هذا الحق ينطبق في جميع مراحل الإجراءات الشفهية ولا يخضع لشرط نتيجة المحاكمة. ولا يقتصر الحق على وجود المترجم بل يمتد إلى نوعية ترجمته، إذ أن ترجمة معيبة تهدد فعليا ضمان المحاكمة العادلة. وحين نقرأ القانون الجزائري الجديد للإجراءات الجزائية (القانون 25-14 لسنة 2025 [10]) فإننا نلاحظ أنه يؤكد ويعزز ضمانات الترجمة في المراحل المختلفة، تماشيا مع التزامات الجزائر الدولية.

3-3 الحق في الاعلام وترجمة الأفعال الإدارية

تكفل التشريعات الجزائرية والدولية حق الأشخاص في الاعلام بالقرارات التي تخصهم. غير أن هذا الحق يصبح صوريا حين يحرر القرار بلغة لا يفهمها الشخص المعني. هنا تكشف المقاربة الترجمية بعدا للحق في الاعلام نادرا ما يتناول بوضوح في الفقه الإداري العربي: ضرورة ترجمة الأفعال الإدارية الجوهرية الموجهة إلى أشخاص لا يتقنون اللغة الإدارية. ولا يقتصر الاشكال على الترجمة الفعلية للوثائق، بل يشمل اشتراطات نوعيتها (دقة المصطلحات القانونية والإدارية، نقل الآجال والشروط، حفظ الأثر القابل للمراجعة).

4-3 عدم التمييز اللغوي بوصفه بعدا من الحريات العامة

يكفل القانون الجزائري والمواثيق الدولية مبدأ عدم التمييز. عير أنه ثمة بعد لغوي لعدم التمييز وجب ذكره هنا وهو عندما تصبح اللغة عائقا أمام ممارسة الحريات، وتعتبر الترجمة الأداة التي تحقق بها الدولة هذا المبدأ في فضاء متعدد اللغات، ويتجلى ذلك بشكل خاص في الإجراءات الحدودية وفي إجراءات الهجرة، التي يتخذ فيها قرارات حاسمة على شخص في فترة زمنية وجيزة، وبوسائط لغوية لا يحكم فيها الشخص نفسه.

و نستذكر هنا الفحص المهاجري الأوروبي الذي اعتمده البرمان والمجلس الاوروبيان في 14 ماي 2024 اللائحة 1356/2024 EU [20] التي تنشئ إجراء فحص موحد لمواطني الدول الثالثة عند الحدود الخارجية للاتحاد.

و يبدأ تطبيق هذا الاجراء يوم 12 جوان 2026. يمارس الاجراء في مدة قصيرة من 3 إلى 7 أيام، ويوجه الشخص نحو إجراء حماية دولية أو أجراء عودة أو رفض دخول. ويمس هذا الاجراء مجموعة من الحريات الأساسية ومن بينها الحق في المحاكمة العادلة بمعناه الواسع، والحق في طلب الحماية الدولية، ومبدأ عدم الأعادة القسرية المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لسنة 1951 [21] .
و قد يبين تحليل سابق [22] أن هذه اللائحة تحيل إلى البعد الترجمي إحالة محدودة، وأن صمت النص بشأن شروط الوساطة الترجمية يولد هشاشة بنيوية في الأفعال الإجرائية المنبثقة عنه. ما يجعل هذا المثال مكملا لمثال الحوكمة في حالة الهجرة في الجزائر والذي عرضناه في العنوان الثاني من هذا المقال. وما تكشفه الشراكة الجزائرية الأممية على صعيد الحوكمة، يكشفه الفحص الأوروبي على صعيد الحريات العامة، وفي الحالتين، تظل الترجمة الشرط الفعلي لاشتغال الإجراء بكامل ضماناته.

خاتمة:

عرض هذا المقال مقاربة ترجمية حديثة أظهرت بوادرها ولا تزال في تجلياتها الأولى، وبين كيف تشكل الترجمة بنية تحتية مشتركة لوظيفتين أساسيتين من وظائف الدولة المعاصرة: الحوكمة والحريات العامة. هدف المقال إلى اقتراح إطار للنظر يتيح للباحثين في علم الترجمة وفي القانون الدولي والعلوم السياسية، ولا سيما في الفضاء العربي، أن يستثمروا حقلا يبدو أنه لم يستثمر بشكل فعال ومنهجي حتى الآن.

يندرج من هذا البحث مجموعة من النتائج، أولها ضرورة تحليل عميق للأطر الإجرائية التي تنخرط فيها الترجمة بشكل بنيوي، كالحوكمة في حالة الهجرة أو الإجراءات القضائية أو المرافق الإدارية. وثانيها التفكير في الشروط التي تمكن الوساطة الترجمية من أداء وظيفتها ، وهو ما يحيل إلى مسائل النوعية والتكوين والمعايير المهنية. وثالثها، استكشاف تقاطعات أخرى بين الترجمة والقانون الدولي لا يتناولها هذا المقال والتي سنعرضها في بحوث أخرى.

أخير، يبدو أن البحث البيني أو متعدد التخصصات قد جاء بنتائج مجدية ومفيدة أدت إلى طرح إشكال علاقة الترجمة بالدولة وحقوق الأفراد.

- **قائمة الهوامش :**

(1) James S.Holmes, The Name and Nature of Translation Studies, Translation Studies Section, Translated ! , Department of General Literary Studies, University of Amsterdam, 1972 (Papaers on Literary Translation and Translation Studies, Amsterdam, Rodopi, 1988, pp.67-80).

(2) Monjean-Decaudin, Traité de Juritraductologie: Epistémologie et méthodologie de la traduction juridique (2022, Presses universitaires du Septentrion).

(3) Moira Inghilleri, Translation and Migration, Routledge, London, 2017.

(4) الدستور الجزائري المعدل لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الباب الأول: الحقوق الأساسية و الحريات العامة و الواجبات.

(5) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د) 21 و المؤرخ في 21 أكتوبر 1986.

(6) الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، المعتمد في نيروبي بتاريخ 27 جوان 1981.

(7) الميثاق العربي لحقوق الانسان، المعتمد في تونس بتاريخ 22 ماي 2004.

(8) الأمر رقم 13-95 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتعلق بتنظيم مهنة الترجمان الرسمي.

(9) المرسوم التنفيذي رقم 310-95 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم الترجمان الرسمي و ممارستها و نظامها التأديبي.

(10) القانون رقم 14-25 المؤرخ في 3 أوت 2025 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

(11) الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية

(12) اتفاق التعاون المبرم بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المنظمة الدولية للهجرة، 2022.

(13) افتتاح مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الجزائر، 2017، الموقع الرسمي للمنظمة: https://algeria.iom.int اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2026.

(14) زيارة السيدو إيمي بوب، المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة إلى الجزائر، جانفي 2026،

الرابط: المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة تزور الجزائر لتعزيز التعاونIOM Regional Office for Middle East and North Africa |
اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2026.

(15) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير برنامج المساعدة على العودة الطوعية و إعادة الإدماج
الرابط: iom-reintegration-handbook-ar.pdf
اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2026

(16) تصريحات السيدة لاليني فيراسامي، رئيسة لعثة المنظمة الدولية للهجرة في الجزائر.
الرابط: توقيع اتفاقية بين الجزائر والمنظمة الدولية للهجرة | وكالة الأنباء الجزائرية
اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2026

(17) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025.
الرابط: تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025 العلاقة بين الهجرة والتنمية: مساراتٌ نحو الازدهار
اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2026

(18) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم، المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 158-45 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990.

(19) اللجنة المعنية بحقوق الانسان، التعليق العام رقم 32 المتعلق بالمادة 14 الحق في المساواة أمام المحاكم و الهيئات القضائية و في محاكمة عادلة، الوثيقة CCPR/C/GC/32، 23 أوت 2007.

(20) اللائحة EU 2024/1356 الصادرة عن البرلمان الأوروبي و المجلس بتاريخ 14 ماي 2024 المنشئة لإجراء فحص مواطني الدول الثالثة عند الحدود الخارجية للاتحاد.

(21) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المعتمدة في جنيف بتاريخ 28 جويلية 1951.

(22) Yasmine kellou, « Why Translation Matters in Border Screening », International Journal of Linguistics, Literature and Translation, vol.9, N°4, April 2026, pp.116-121. https://doi.org/10.32996/ijllt.2026.9.4.13.